

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التمويل الايجاري كألية حديثة في التنمية الاقتصادية

Lease financing as a modern mechanism in economic development

ناصر حسان Nacef Hacene

جامعة الجزائر 3 University of Algiers 3

الاميل: nacef.hacene@univ-alger3.dz

تاريخ القبول : 2020-09-28

تاريخ الاستلام : 2020-09-24

ملخص:

يعتبر التمويل الإيجاري من التقنيات الحديثة للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى، إذ جاء كبديل لحل إشكالية التمويل، وذلك لقصور مصادر التمويل الكلاسيكية، وكثرة المخاطر الناجمة عن استعمالها، كما يعتبر حل لإشكالية تمويل المستثمرين لمشاريعهم التي تعاني قلة الأموال الذاتية وصعوبات في الحصول على القروض التقليدية، وهو بمثابة فن مالي متميز يمكن من خلاله تجاوز الصعوبات التمويلية، وذلك بإحداث نوع من التكامل والتنويع في البدائل التمويلية حيث أن ما يميزه عن القروض التقليدية أنه فعال وشامل، ذو عائد مرتفع بصفته طريقة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية، في إطار قانوني ومحاسبي وضريبي معين، كما أننا نرى العديد من الدول لم تعرف هذا النموذج من التمويل إلا حديثاً.

كلمات مفتاحية: إيجاري، تنمية، تمويل.

Abstract :

Lease financing is one of the modern techniques of financing compared to other types, as it came as an alternative to solving the problem of financing, due to the lack of classic sources of financing, and the large number of risks resulting from their use. As a distinct financial art through which financing difficulties can be overcome, by creating a kind of integration and diversification in financing alternatives, as what distinguishes it from conventional loans is effective and comprehensive, with a high return as a way to finance productive investments, within a specific legal, accounting and tax framework, as we see Many countries have not known this form of financing until recently .

Keywords: Rent, development, Financing.

مقدمة:

لأغراض التمويل، فضلاً عما تمثله تكلفة الفرصة البديلة، فإن توفر التمويل غير الذاتي عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية (البنوك) أو إصدار السندات مرتبط بعوامل منها رأس المال، حجم وجودة الضمانات المقدمة، درجة المخاطر ومستوى الربحية، وعلى ضوء ذلك ابتدع الفكر المالي مصدراً جديداً للتمويل اللازم للمؤسسات يتمثل في التمويل الإيجاري، الذي يمثل صيغة من صيغ التمويل اللازم لتمكين المؤسسة من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة بتأجيرها دون اقتناءها ودفع كامل ثمنها بل يقتصر الأمر بقيام المستأجر بدفع إيجار دوري

تمثل عملية تمويل المشاريع بالأصول الرأسمالية اللازمة تحدياً كبيراً للمؤسسة نتيجة لما تتطلبه من موارد مالية التي تحدد حجم وإمكانات توسعها، وكذلك قدرتها على اخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة، إذ يلزم أن يتوفر لدى المؤسسة التمويل اللازم لتغطية تكاليف شراء هذه الأصول سواء من مصادر تمويل ذاتية أو مصادر تمويل غير ذاتية مثل الاقتراض من سوق رأس المال بصورة مختلفة، وفي هذا الشأن تعمل الإدارة المالية على اختيار السبل التمويلية التي تمكنها من تخفيف الأعباء على المؤسسة، خاصة وأن التمويل الذاتي قد لا يكفي

ولقد شهدت فترة السبعينيات من القرن العشرين تطورا كبيرا في سبل التمويل التقليدي، والمتمثل في الأسهم العادية، الأسهم الممتازة والسندات، كما ظهرت مصادر تمويل لم تكن متاحة من قبل إذ غيرت المفاهيم التقليدية المعروفة عنها، ونظرا لزيادة الطلب على الاستثمار عن طريق التأجير، حيث تنافس الفروض المصرفية، وقد انتشرت الشركات المتخصصة بالتأجير في أوروبا في الستينات، أما على الصعيد الدولي، فقد قامت مؤسسة التمويل الدولية بتأسيس أول شركة في كوريا الجنوبية عام 1977، وقامت بعد ذلك بتأسيس شركات تأجير مشتركة في العديد من الدول النامية كالأردن، اندونيسيا، البرتغال، تونس، وغيرها، وأصبحت اليوم تتواجد في كثير من دول العالم.²

كما يرجع ظهور التمويل الإيجاري وانتشار استخدامه كطريقة تمويلية إلى عدة عوامل نذكر منها مساهمة التطورات التكنولوجية الهائلة في وسائل الإنتاج، وسرعة تقادمها بظهور تجهيزات إنتاج أحدث، ولما كان من الصعب تمويل امتلاك هذه التجهيزات الحديثة، كان استئجارها والاستفادة من حق استغلالها دون تملكها حلا لمواجهة هذه المشكلة، إضافة إلى أن ارتفاع تكلفة هذه التجهيزات انعكس على تسويقها، وما قد يسببه ذلك من تعطل الاستثمارات الإنتاجية، وبالتالي كان القرض الإيجاري وسيلة أساسية لترقية الطلب على المنتجات الصناعية، وإعطاء قوي لنمو الصناعات الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى أن انخفاض قيمة النقود، والظروف التضخمية والإجراءات الصعبة التي يتطلبها الاقتراض طويل الأجل، وقصور التمويل الذاتي ساهموا بشكل كبير في ظهور التمويل الإيجاري الذي يربط العائد مباشرة بالتكلفة.³

يمكننا القول بان التمويل الإيجاري قد يكون وطني أي محلي وقد يكون دولي ولتوضيح ذلك نتناولها في ما يلي:

1.1. التمويل الإيجاري الوطني (المحلي): يعرف التمويل الإيجاري على أساس انه وطني عندما تجمع عملية شركة تأجير، أو بنكاً، أو مؤسسة مالية بمتعامل اقتصادي، وكالهما مقيمان في نفس البلد، يعتبر محلياً إذا قام مؤجر في بلد ما بتأجير المعدات إلى المستأجر مقيم في نفس البلد.

2.1. التمويل الإيجاري الدولي: يعتبر التمويل الإيجاري دولياً عندما يكون المؤجر والمستأجر مقيمان في بلدان مختلفان

مع احتفاظ المؤجر بملكية الأصل مع إمكانية نقلها إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.

الإشكالية البحث: ما هو واقع وأهمية التمويل الإيجاري في التنمية الاقتصادية؟

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية اعتمدنا فرضيتين:

- الإيجار التمويلي تقنية تمويل متخصصة لها عدة مميزات التي تجعلها تتناسب مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات.
- إن الحاجة إلى وسائل التمويل وعدم قدرة المؤسسات على خفض في النشاطات الاستثمارية ذات التكاليف المرتفعة دفع بها إلى البحث عن البدائل، فكان الإيجار التمويلي من أنجح الوسائل التمويلية.

أهداف البحث:

- تبين أهمية الإيجار التمويلي كوسيلة لتمويل المؤسسات وجعلها تقنية واضحة وسهلة الممارسة.
- تحديد الملامح الأساسية للإيجار التمويلي ودوره في دعم وتمويل المؤسسات وتطويرها و المساهمة في التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث: تطرقنا في موضوعنا هذا للمنهج الوصفي الذي ساعدنا في وصف كيفية سير عملية التمويل والإحاطة الشاملة بالموضوع.

وعلى ضوء ذلك سنحاول في هذه البحث إلقاء الضوء على: نشأة التمويل الإيجاري وإشكاليته، مفهوم وتعريف التمويل الإيجاري، خصائص التمويل الإيجاري، الأهمية الاقتصادية للتمويل الإيجاري، أهمية التمويل الإيجاري في الجزائر، عرض التمويل الإيجاري، مخاطر التمويل الإيجاري، عيوب التمويل الإيجاري.

1. نشأة التمويل الإيجاري وأشكاله:

أول عملية تأجير في عهد السومريين، أي 2000 عام قبل الميلاد، وسجلت أول عملية تأجير في بريطانيا سنة 1855 ، وهذا بتأجير عربات السكك الحديدية، وانتشرت هذه العملية أكثر خلال الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الولايات المتحدة بتأجير المعدات العسكرية لكل من بريطانيا وروسيا ظهر الائتمان الإيجاري في مرحلة حديثة من تطور نظم الائتمان، وفي الوقت المناسب لمواجهة العجز والقصور في رأس المال، وتعود بدايته إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، لينتشر بعد ذلك في كافة أنحاء أوروبا¹.

3. خصائص التمويل الإيجاري:

من خلال المفاهيم المختلفة للتمويل الإيجاري يمكن استنتاج الخصائص التالية:

- إن مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء وإنها تغطي على الأقل 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر (تكلفة الأصل زائد هامش الربح).
- المستأجر غير مطالب بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما تدفعه على شكل أقساط تسمى أقساط الإيجار، وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.
- يحتفظ المؤجر بملكية الأصل والمستأجر يستفيد من حق الاستعمال فقط، وبالتالي فإن مساهمة المؤجر قانونية ومالية، أما مساهمة المستأجر فهي إدارية واقتصادية.
- التمويل الإيجاري يكون في شكل أصول عينية (استثمارات مادية) لا يقوم بمنح أموال نقدية كما في القرض الكلاسيكي.
- التمويل الإيجاري يكون إما متوسط أو طويل الأجل، بحيث أن مدته تحدد حسب طبيعة هذه الأصول وحسب فترة امتلاكها بمعنى العمر الافتراضي لها، (مدة إيجار الأصول المنقولة ما بين 2-10 سنوات، والأصول غير المنقولة فمدتها ما بين 15-20 سنة).

4. الأطراف المتداخلة في القرض الإيجاري:

إن تسلسل هذه العملية يتطلب تدخل ثلاثة أطراف:

- 1.4. الطرف الأول المؤجر: وهو الشخص المعنوي الذي تكون إحدى غاياته ممارسة نشاط القرض الإيجاري، ويكون عادة البنوك أو الشركات المتخصصة بالتأجير، والمؤجر على الرغم من كونه المالك القانوني للأصل المؤجر، وعلى الرغم من حيازته لسند ملكية الأصل المؤجر، إلا أنه ليس بالمستفيد والمنفعة الحقيقي من المأجور.⁶
- 2.4. الطرف الثاني المستأجر: هو الشخص الطبيعي أو المعنوي المستفيد والمنفعة بالمأجور وفق أحكام عقد القرض الإيجاري، وهو الذي يقوم باختيار الأصل والتفاوض مع المورد للحصول على الأصل المرغوب بأفضل المواصفات، وأقل الأسعار، وحيث أن المأجور يكون في عهدة المستأجر طيلة مدة عقد التأجير، فإنه يلتزم باستخدام المأجور وفق الغاية المحدد لها، والمتفق عليها بموجب

ويخضعان لتشريعات مختلفة، وعندما يكون المورد والمؤجر مقيمان في نفس البلد، بينما المستأجر في بلد آخر، فإن هذه العملية التي تأخذ الصفة الدولية، وتسمى بتمويل إيجاري للتصدير وفي هذه الحالة فإن العقد الإيجاري يكون دوليا، أما عقد البيع (بيع الأصل من المورد والمؤجر) فهو عقد داخلي، لأن المورد والمؤجر مقيمان في نفس البلد، أما عقد بيع الأصل من المورد للمؤجر يكون وحده دوليا إذا كان المؤجر والمستأجر مقيمان في نفس البلد وكان المورد مقيما في بلد آخر، وبالتالي يكون عقد التمويل الإيجاري من المؤجر والمستأجر داخليا أو محليا.

2. مفهوم وتعريف التمويل الإيجاري:

إن التمويل الإيجاري هو فكرة حديثة في طرق التمويل، بحيث أدخلت عدة تغيرات عليه، وتعددت المفاهيم التي أعطيت لهذه التقنية، إما في صفة قانونية أو اقتصادية تصب في معنى واحد في نهاية الأمر، ونتيجة لكثرة وتعدد المفاهيم تقتصر على ذكر المفهوم الاقتصادي والمفهوم الجزائري.

1.2. المفهوم الاقتصادي: حسب Richard Vancial القرض الإيجاري هو عقد من خلاله يلتزم أحد الأطراف (المستأجر) بالتسديد للطرف الآخر (المؤجر) سلسلة من الدفعات الدورية، التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد، وعادة هذه الدفعات تمتد لتغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل المقتنى، أي أن القرض الإيجاري هو التزام تعاقدي، بحيث يدفع المستأجر الأقساط الإيجارية للمؤجر بالمقابل يتحصل على حق الانتفاع من الأصل موضوع العقد، حيث أن المؤجر يحافظ على الملكية القانونية للأصل ولا يمكن للطرفين فسخ العقد، كما لا يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون إذن المؤجر.⁴

2.2. المفهوم الجزائري: أما التشريع الجزائري فقد عرفه في مادته الأولى من القانون التشريعي المتعلق بالتمويل الإيجاري، هو عملية مالية وتجارية، يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاص طبيعيين كانوا أم معنويين. تابعين للقانون العام أو الخاص، ويجب أن تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المؤجر.⁵

ج- إرجاع الأصل إلى المؤجر وإنهاء عملية التأجير.

5. الأهمية الاقتصادية للتمويل الإيجاري:

يمكن أن يساهم التمويل الإيجاري في التنمية الاقتصادية لكونه أداة تمويل الاستثمارات وتوسيع إمكانيات التمويل لدى المؤسسات، فاعتبار أن الأموال الخاصة تلعب دورا هاما في الاقتصاد لكونها تتحمل الأخطار الملازمة للمؤسسة بالدرجة الأولى، يسعى التمويل الإيجاري إلى معالجة النقص في الأموال الخاصة أو توفيرها لخدمة حاجات أخرى.

لقد تطور التمويل الإيجاري بشكل سريع وهام بالنظر لما قدمه من منفعة حقيقية للمستعمل في ظل الأوضاع الاقتصادية المتسمة بندرة الموارد المالية وتسارع التطور التكنولوجي، الذي أدى إلى ظهور سوق يرتبط بنشاطها بتأجير وتداول الأجهزة الصناعية وهو ما يعرف بالإيجار التشغيلي وظهور عدد كبير من مؤسسات التمويل الإيجاري سمحت بإبراز أهمية التمويل الإيجاري كوسيلة لتمويل المشروعات الاقتصادية.⁸

وتأتي أهمية التمويل الإيجاري في عدم توقف الأمر عند تمويل الاستثمارات ذات الطابع الصناعي أو التجاري للقطاع الخاص بل تعدت إلى عدة قطاعات من القطاع العمومي.

استطاع التمويل الإيجاري توجيه الائتمان وتوظيف الادخارات لتمويل الاستثمارات الإنتاجية، فيشكل التمويل الإيجاري فرصة إضافية تتاح للمستثمرين لتمويل وتنفيذ مخططاتهم الاستثمارية، وهذا في ظل ندرة أو نقص الأموال الخاصة من جهة وضعف معدل التمويل الذاتي من جهة أخرى.

فالدليل الواضح على الفائدة والميزة التي تكتسي التمويل الإيجاري مقارنة بوسائل التمويل الأخرى هو النجاح الذي عرفته هذه التقنية خلال فترة وجيزة وكذا توسع مجال تطبيقها في كل القارات، ومما زاد أهميتها هو دفع عجلة اقتصاديات الدول خاصة المتطورة منها.

فالتمويل الإيجاري يهيم بالدرجة الأولى المؤسسات التي لا تتوفر على أموال كافية خاصة في حالة الإنشاء الجديد أو لضرورة توسع ملح فتنسج للمؤسسات بتمويل الاستثمارات الإنتاجية عن طريق الانتفاع بالآلة أو معدات أو عقار دون دفع أي

عقد التأجير، كما أن المستأجر هو الملتزم بإجراء أعمال الصيانة والإصلاح اللازمين للمأجور.

3.4. الطرف الثالث المورد: وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي وقع عليه الاختيار لتوريد المأجور، والذي ينقل ملكية المأجور محل عقد التأجير إلى المؤجر والمورد، قد يكون بائعا أو مقاولا، مالكا للمأجور أو موزعا، أو وكيلًا أو مصنعا له.

4.4. الطرف الرابع الكفيل المتضامن: هناك حالات الفرض الإيجاري، قد تستدعي الحصول على طرف رابع، ألا وهو الكفيل المتضامن مع المستأجر، والهدف من ذلك هو زيادة الضمانات المقدمة من قبل المستأجر، وهذا الكفيل قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا، وذلك حسب مقتضى الحال، بحيث يكون ملتزما تجاه المؤجر بتسديد كافة الأقساط والالتزامات المالية المترتبة بذمة المستأجر الأصلي، وذلك في حال أن امتنع أو عجز هذا المستأجر عن سدادها.⁷

كما يمكن تلخيص مراحل عملية التمويل الإيجاري فيما يلي (انظر الشكل رقم 01 في آخر المقال):

- المرحلة الأولى شراء الأصل: حيث يقوم المؤجر بشراء الأصل المراد تأجيره من المورد ليؤجره إلى المستأجر، ثم يتم إبرام عقد الشراء بين المورد والمؤجر.

- المرحلة الثانية: تأجير الأصل: يسلم المؤجر الأصل للمستأجر بعد إمضاء عقد التأجير بين المؤجر والمستأجر، حيث يلتزم هذا الأخير بمهمة تأمين وصيانة الأصل للمؤجر.

- المرحلة الثالثة: انقضاء عملية القرض الإيجاري: وهي مرحلة انقضاء مدة عقد القرض الإيجاري، وتدعى كذلك بمرحلة الخيار، لأن المستأجر يجد نفسه أمام خيارات ثلاث:

أ- رفع خيار الشراء: المنصوص عليه في العقد مقابل رفع القيمة المالية المتبقية للمؤجر، وتمثل عادة ما بين 1% إلى 6% من سعر الشراء، وبالتالي اكتساب الأصل والتمتع بالملكية التامة.

ب- طلب تجديد عقد التأجير التمويلي: من طرف المستأجر مع شركة القرض الإيجاري لمدة أخرى، والتفاوض على شروط جديدة تأخذ في الاعتبار تقادم الأصل للمؤجر.

- مبلغ نقدي أي أن التمويل الأيجاري لا يتطلب أي مجهود مسبق للتمويل الذاتي ما دامت مؤسسة التمويل الأيجاري تمويل الاستثمار 100%، فأصبح التمويل الأيجاري بالنسبة للمؤسسات الراغبة في التمويل به حقيقة اقتصادية.⁹
- تعود أهمية التمويل الأيجاري لعدة أسباب نذكر منها:
- إقدام أكبر المؤسسات العالمية المتطورة على التعامل بهذه التقنية مع عملائها وزبائنهم.
 - ظهور عدد كبير من المؤسسات المالية المتخصصة في مجال ممارسة هذه التقنية التمويلية.
 - قيام البنوك بإدخال والتعامل بالتمويل الأيجاري المنقول والعقاري في أنشطتها التقليدية لما له من مردود كبير ولا يتسم بأخطار عالمية.
 - توسيع التعامل بالتمويل الأيجاري في معظم دول العالم وإرساء قوانين وتشريعات لهذا الغرض.
 - امتداد مجال التعامل بهذه التقنية التمويلية لكل مناحي الحياة المختلفة.
 - زيادة نسبة تمويل الاستثمارات عن طريق التمويل الأيجاري، وتزايد حصته على حصة القروض البنكية في تمويل الاستثمارات العالمية.
 - المرونة والسرعة، والبساطة التي اتسم بها التمويل الأيجاري، وكذا التحفيزات المصاحبة له، خاصة الجبائية منها.
- من هذه الأسباب تكمن الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تحتلها تقنية التمويل الأيجاري، نذكرها كالتالي:
- في أنها طريقة لتمويل المشروعات على اختلاف أنواعها وفي مختلف مجالات النشاط الاقتصادي للحصول على الأصول الرأسمالية، فالمراقبة المستمرة الداخلية لنشاط المؤسسات المتخصصة في التمويل الأيجاري بينت أن الإقبال عليها كبير فاحتلت مكانة عالمية في السوق بحصولها على قطب هام من الزبائن والعملاء.
 - نظرا للصعوبات التي واجهتها المشروعات الإنتاجية في تمويل استثماراتها لجأت لهذه التقنية حتى تسهل الأوضاع الاقتصادية العسرة في الدول النامية خاصة والتي تتمثل في ضيق السوق المالية والتضخم السائد، والأرباح الضئيلة التي تحققها المشروعات.
- يسمح التمويل الأيجاري بتمويل الاستثمارات الإنتاجية عن طريق الانتفاع بآلات أو معدات أو عقارات بدون تقديم أي مبلغ نقدي فهي تغطية شاملة للاستثمار باعتبارها غير قادرة على تمويلها بأموالها الخاصة أو الحصول على التمويل المصرفي.
- تساهم هذه الوسيلة في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يقلل من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي انخفاض الأسعار، مما يزيد من فرص التصدير، وتقليل الاستيراد وبالتالي يساعد على تحسين أوضاع الميزان التجاري وفي الأخير ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن زيادة المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى فتح مناصب عمل جديدة وبالتالي تقليص البطالة.
6. أهمية التمويل الأيجاري في الجزائر:
- عرف التمويل الأيجاري في الجزائر تأخرا كبيرا وهذا نتيجة السياسات الاقتصادية المنتهجة بعد الاستقلال والتي لم تعرف الانفتاح إلا في السنوات الأخيرة ومع بداية اقتصاد السوق الحر ألزمتها تبني المفاهيم الجديدة التي تسمح لها بالتعايش مع المرحلة الجديدة ومن هذه المفاهيم عقد الاعتماد الأيجاري، لم يحظى الاعتماد الأيجاري في بداية ظهوره في التسعينات بقوانين تأسيسية بصفة خاصة باستثناء نصين قانونيين هما القانون 90-10 الخاص بالنقد والقروض والقانون 91-26.
- إن التقدم الاقتصادي يرتبط أساسا بالتكنولوجيا وتنمية القطاعات الإنتاجية ويتمثل هذا في تفضيل الاستثمار لصالح الصناعات الثقيلة والإنتاجية على حساب الصناعات الاستهلاكية والأساس النظري لهذا التفضيل العملي يقوم على أساس انه لتحقيق نمو اقتصادي سريع وطويل الأمد، ويتميز بصفة الاستمرارية فان القطاع الذي يقدم وسائل الإنتاج، يجب أن ينمو أكثر من القطاع الذي ينتج سلعا استهلاكية. فالسوق الجزائرية تشهد إقبالا كبيرا ومتزايدا
- في ما يخص الطلب على الآلات والمعدات الفلاحية بالتمويل الأيجاري، فهذه التقنية تحقق ما يلي:
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
 - سرعة تنفيذ المشاريع لما يوفره التمويل الأيجاري من إمكانيات للشركات ما إذا كانت لا توفر لها في غياب هذا النظام.

وخاصة عتاد النقل الثقيل كالسفن والطائرات، إضافة إلى بعض أنواع العتاد الطبي وعتاد الإعلام الآلي.¹⁰

2.7. بنك البركة الجزائري: هو بنك يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، تم إنشائه في 1991/05/20 على شكل شركة ذات أسهم تخضع لأحكام قانون النقد والقرض رقم 90-10 ولقوانينها الداخلية، يساهم البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية ذات الجدوى الاقتصادية بتوجيه نشاط لكافة المتعاملين الاقتصاديين، الصناعيين، التجار، والحرفيين حيث يعمل البنك جاهدا لتلبية الحاجيات التمويلية لهؤلاء المتعاملين من خلال استخدام صيغ تمويلية مختلفة بالمراوحة والمشاركة وبالإيجار، يعود 50% من رأس مال البنك إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بينما تعود 50% الأخرى لمجمع " فلاح البركة " السعودي، ويقوم بنك البركة بكل العمليات المصرفية للتمويل والاستثمار بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات القرض الإيجاري الذي يتطابق مع أحكام الدين الإسلامي، وذلك عبر شبكة الاستغلال التابعة للبنك المنتشرة في أهم الأقطاب الاقتصادية عبر الوطن.¹¹

3.7. الشركة العمومية للإيجار المالي " ALL ": تعتبر أول شركة خاصة متخصصة في التمويل الإيجاري في الجزائر، تم تأسيسها قانونيا في 2011/04/04 وتحصلت على اعتماد بنك الجزائر في 2002/02/20 ويتوزع رأس مال الشركة بين عدة مساهمين، إلا أن بنك ABC الجزائر يعتبر المساهم الأول ب 34% ثم تليه الشركة العربية للاستثمار SAI ب 25%¹².

4.7. المغاربة للإيجار المالي – الجزائر " MLA ": وهي مؤسسة مالية متخصصة في التمويل الإيجاري بأموال تونسية وأوروبية تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر في أكتوبر 2005 ودخلت النشاط الفعلي في شهر ماي 2006، حيث بدأت نشاطها في نهاية السداسي الأول من سنة 2006 وتم الإعلان عنها من طرف السيد أحمد نائب رئيس المدير العام للبنك التونسي الخاص وأمان بنك التي تساهم ب 25% من رأس مال MLA LA في 15 جانفي 2006 في إطار مؤتمر صحفي في فندق سيفيتال، تحوز MLA LA على رأس مال يقدر ب مليار دج 5% ل LIBERES وهي شركة ذات أسهم.¹³

- التعجيل باقامت صناعات أكثر إنتاجية وكذا تسهيل عمليات الإحلال والتجديد للمشاريع مما يساعد على اللحاق المستمر بالتطور التكنولوجي، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته والإسهام في فتح أسواق جديدة محليا وخارجيا وزيادة مستوى الاستثمارات.

- رفع الإنتاج المحلي في مختلف المجالات يقلل من الحاجة للاستيراد وزيادة فرص التصدير ويساعد على تحسين أوضاع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- تخفيض البطالة نتيجة إتاحة فرص عمل جديدة.

- زيادة المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة التي تتحملها المشاريع.

بالرغم من توفر الأراضية القانونية والتنظيمية لممارسة التمويل الإيجاري في الجزائر والتي جاء بها الأمر 9/96 تاريخ 10 جانفي 1996، المتعلق بالاعتماد الإيجاري في الجزائر إلا أنه يظل اللجوء إلى هذه التقنية الحديثة جد محدود سواء من جانب قلة عدد المؤسسات المالية المتخصصة في ممارسة قرض الإيجار، أو جانب جهل المتعاملين الاقتصاديين بأهمية ومزايا التمويل الإيجاري فإن الجزائر وقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق عمدت إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات 1990، والمتمثلة في قانون النقد والقرض وكذا المرسوم الرئاسي رقم 03-11 المعدل لقانون النقد والقرض، وهذا جعلها تتكيف والمحيط المصرفي والاقتصادي الدوليين من جهة، ومن جهة أخرى منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية.

7- عرض التمويل الإيجاري في الجزائر:

يتكون من مجموعة المؤسسات المالية والبنوك التي تقدم خدمة التمويل بالقرض الإيجاري، وهي كالتالي:

1.7. الجزائرية السعودية للإيجار المالي: قام البنك الخارجي الجزائري BEA بإنشاء فرع متخصص في التمويل الإيجاري الدولي مناصفة مع المجمع الصناعي والمالي السعودي، وذلك في 1990/11/21 ويقع مقرها في لوكسمبورغ، حيث بلغ رأس مال هذه الشركة المعروفة اختصارا ب " ASL " 20 مليون دولار، وتهدف إلى تمويل واردات العتاد والأصول الموجهة للاستخدامات المهنية

عند بداية النشاط استفادت LA MLA من قرض مشترك بقيمة 10 مليار أورو من طرف البنك الأوروبي للاستثمار BEI حيث عملت LA MLA على تطوير تقنيات التمويل الإيجاري، من خلال تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأعمال الحرة، وتمويل حيازة التجهيزات الأساسية المتعلقة بأنشطتهم، معدات نقل، تجهيزات الأشغال العمومية، بالإضافة إلى المعدات الطبية، التجهيزات المكتبية وفي المرحلة الأولى تم التوجه إلى تقنيات الفاكوتورينغ، التسيير والاستثمار في السوق المالي الجزائري من خلال طرح سندات في الجزائر في مرحلة ثانية.

ولازال جانب العرض في سوق التمويل الإيجاري يتوسع وتزداد عدد المؤسسات الممارسة فيه، ونذكر في هذا الصدد تأسيس شركة متخصصة في التمويل الإيجاري وهما: الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL ما بين بنك BNA وبنك BDL الوطنيين.

8. مخاطر التمويل الإيجاري:

تبرز عدة معوقات أو تحديات في إطار التمويل الإيجاري، مما يستدعي إلى اللجوء إلى ضرورة التأمين ضد هذه المخاطر، من خلال المؤسسات المخصصة لذلك، ويمكن توضيح أهم هذه المخاطر فيما يلي:

- إفلاس المستأجر وعدم الالتزام بالوفاء، عدم الحرص على صيانة الأصل.

- عدم تسليم الأصل في الوقت المناسب المتفق عليه وبالموصفات المتفق عليها.

- إفلاس المؤجر وعدم وفاء أمام المتبع للأصل الرأسمالي.

- مخاطر التقلب في أسعار الصرف.

- ضعف التشريعات في الدول النامية وضعف الدعم والافتقار لمؤسسات تمويلية في هذا المجال.

9. مزايا القرض الإيجاري:

تحدد مزايا القرض الإيجاري حسب المستأجر، وحسب المؤجر، وحسب الاقتصاد الوطني:

1.9. بالنسبة للمستأجر:

- يقدم القرض الإيجاري تمويلا كاملا لقيمة الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات، مما يحقق سرعة الحصول على الأصول المطلوبة، ويوفر للمستأجر السيولة النقدية، ويحقق من الأعباء المالية.

- يمكن للمستأجر من الحصول على أحداث المعدات الرأسمالية المتطورة ذات التكنولوجيا العالمية بأبسط الأساليب، وفي أسرع وقت، ويمكن للمستأجر امتلاك هذه المعدات إذا رغب في ذلك.

- يعتبر تأجير الأصول بديلا عن طرح أسهم جديدة للشركة، أو البحث عن شركاء جدد، وما يحيط كل هذه الإجراءات من صعوبات.

يتيح هذا الأسلوب تمويلا ذا تكلفة تقل في حالات كثيرة عن تكلفة أساليب التمويل الأخرى، مما يخفض من تكاليف المنشأة، ويزيد من أرباحها

يفضل أسلوب القرض الإيجاري، أسلوب الاقتراض لشراء الأصول المطلوبة، إذ أن الأول بعيد عن الفوائد الثابتة، التي يرغب الكثيرون في الابتعاد عنها لمعتقداتهم الدينية التي تحرم هذه الفوائد.

2.9. بالنسبة للمؤجر:

- يمثل القرض الإيجاري نشاطه الرئيسي الذي يدر عليه عائدا معقولا لأمواله المستثمرة وبضمان جيد، يتمثل في الأصول المؤجرة ذاتها، حيث أن ملكيتها تظل له.

- يتم خصم نسبة تمثل قسط الإهلاك من قيمة الأصول المؤجرة من أرباح المؤجر، وصولا إلى صافي الربح الخاضع للضريبة رغم أنه ليس هو المستخدم لهذه الأصول.

3.9. بالنسبة للاقتصاد الوطني:

- يساعد أسلوب القرض الإيجاري للأصول والمعدات الرأسمالية والوحدات الإنتاجية متوسطة الحجم على اقتناء معدات حديثة قد لا تتوافر لها إمكانية شرائها لضعف الموارد الذاتية أو لعدم

المملكية الاقتصادية أو ملكية الإدارة الاقتصادية.
إذا قرر المستأجر فسخ العقد قبل نهايته بسبب عدم توافق تجهيزاته المؤجرة مع عملياته الإنتاجية، فإنه مجبر في كثير من الأحيان على مواصلة دفع أقساط الإيجار إلى:
- غاية نهاية العقد حتى ولو لم يستعمل التجهيزات.
- يربط عقد التمويل الإيجاري المتعاقدين بصفة ضيقة مما يفتح مجال النزاع بينهما.
- يكون التمويل الإيجاري وسيلة جد مكلفة عندما تكون المؤسسة غير قادرة على تحقيق أرباح من خلال اقتصاديات الضرائب.
- تقييد حرية المستفيد في اختيار الآلات والتجهيزات الإنتاجية وهذا نظرا لارتباط المؤسسة المالية المتخصصة في منح التمويل الإيجاري بمجموعة صناعية معينة.
- كذلك يمكن أن تضاف مشكلة جديدة للمستأجر المتعلقة مثلا بشهرة المحل التي اكتسبها خلال مدة انتفاعه بالأصل واستخدامه له، فيصعب عليه التنازل عنه بعد الشهرة التي اكتسبها وخصوصا إذا كان عقد الإيجار المبرم مع المؤجر تقل فترته عن العمر الاقتصادي للأصل.
من خلال ما سبق يمكن القول أن مزايا التمويل الإيجاري جعلت منه تقنية مالية تخدم المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة، الاقتصادية منها والصناعية، المتميزة ببنيتها المالية الضعيفة كما يستفيد كل من المؤجر المؤسسة المالية والمستأجر المورد باعتبار هذه العملية تركيبة ثلاث أطراف، بالرغم من خصائصه، إلا أنه لا يمكن اعتبار التمويل الإيجاري طريقة كافية لانقاذ للمؤسسات التي هي في وضع متدهور، ولكن هي تقنية مالية ليست سهلة المنال إلا للمؤسسات السليمة والتي تتمتع بمرادودية حسنة، فضلا عن أن مؤسسات التمويل الإيجاري تقوم بدراسات وتقديرات المشروعات المراد تمويلها ولا تقبل إلا التي تحقق تدفقات نقدية كافية لمواجهة تكاليف الأقساط الإيجارية طيلة مدة العملية، أما تطبيقيا، فهناك عدة إجراءات اقتصادية تعمل على تحفيز المؤسسات على اللجوء إلى هذا النوع من التمويل وهي:

قدرتها على طلب التمويل من البنوك، لعدم تمكها من مقابلة متطلبات منح الائتمان من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.

- تواجد وإتاحة الأصول والمعدات الرأسمالية عن طريق القرض الإيجاري، يساعد على إنشاء المزيد من المشروعات الإنتاجية في الدولة، أو على تبني الوحدات القائمة لمشروعات توسعية، وهذا له دور هام في إحداث التنمية الاقتصادية.

- يترتب أيضا على إقامة مشروعات جديدة، أو على توسعات في المشروعات القائمة زيادة فرص العمالة في المجتمع، وهذه وظيفة اقتصادية واجتماعية هامة.

- يساعد أسلوب القرض الإيجاري على حصول المشروعات على معدات وآلات حديثة، ومن ثم أخذها بالأساليب التكنولوجية المتطورة مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية الإنتاج، ورفع الإنتاجية.

- في حالة القرض الإيجاري الدولي، أي في حالة كون شركة التأجير شركة أجنبية مركزها في الخارج فإن أسلوب القرض الإيجاري، يكون ذا أثر إيجابي على مركز ميزان المدفوعات، إذ يقتصر التمويل إلى الخارج على الدفعات الإيجارية، على مدى فترة استخدام الأصل الرأسمالي، عكس الحال فيما لو تم استيراد هذا الأصل من الخارج، وتم تحويل ثمنه مرة أخرى، والنتيجة عن الشراء بما يشكل ضغطا على رصيد العملات الأجنبية، وبالتالي ميزان المدفوعات.

10. عيوب التمويل الإيجاري:

بالرغم من الإيجابيات والمنافع التي يتمتع بها التمويل الإيجاري والتي تعود على كل من المؤسسة المؤجرة، المستأجر، المورد وأيضا على الاقتصاد الوطني، فإننا نلمس بعض السلبيات في هذه التقنية التمويلية نذكر منها:

- ارتفاع تكلفة التمويل الإيجاري مقارنة بتكلفة قرض مصرفي عادي، ويعود هذا الارتفاع عند الأخذ بعين الاعتبار قيمة الإيجار المدفوعة من المستأجر إلى المؤجر مع مراعاة تغطية كل من إهلاك الأصل، تكلفة المال المستثمرة، تكلفة الخدمة المقدمة والأخطار المحتملة.¹⁴

- يفقد المستأجر في نهاية العقد بالتمتع بالتجهيزات كما يفقد

من ترقية استعمال وسائل الائتاج المنقولة وغير المنقولة بواسطة الإيجار، ويمكن للمؤجر من الحصول على تدفقات نقدية مستمرة، كما تتيح للمستأجر العمل بوسائل الإنتاج دون امتلاكها مما يزيد من قدرته الإنتاجية وتخفيض الوعاء الضريبي.

فقد لقي التمويل الإيجاري في الجزائر اهتماما متزايدا من طرف السلطات المحلية، نتيجة للدور الذي يلعبه هذا التمويل في إنعاش الاقتصاد الجزائري، فهو يعتبر وسيلة تمويلية فعالة تفتح آفاق العمل، لكن بالرغم من هذا تبقى تجربته في الجزائر محتشمة من حيث النتائج ونسبة المساهمة في تمويل المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.

وأخيرا يمكننا القول بأنه لترقية التمويل الإيجاري في الجزائر لا بد من العمل على:

- تشجيع الإبداع والابتكار داخل المؤسسات وذلك بتخصيص أنظمة خاصة بهذا المجال.

- زيادة عدد المؤسسات المتخصصة في هذا المجال بتسهيل إجراءات إنشائها واعتمادها.

- لجوء البنوك إلى التمويل عن طريق الإيجار كوسيلة جديدة للتمويل واستراتيجية لتطوير العمل المصرفي.

- تسهيل إجراءات الاستفادة من عملية التمويل الإيجاري بالنسبة للمؤسسات وتقديم مساعدات لها من قبل الدولة، لما لها من دور في النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة.

- تشجيع عملية إنشاء شركات تمويل إيجاري مختلطة للاستفادة من الخبرات في هذا المجال.

- تنظيم أيام دراسية وملتقيات دولية، يلتقي فيها المتعاملون الاقتصاديون الأجانب ذوي الخبرة الواسعة في مجال التعامل بتقنية التمويل الإيجاري، مع المتعاملين الجزائريين.

- توسيع انتشار ثقافة التمويل بتقنية الاعتماد الإيجاري في أوساط المستثمرين الجزائريين.

- الاحتكاك والاستفادة من تجارب المؤسسات المتخصصة في التمويل الإيجاري.

1.10. الإجراءات الجمركية: في إطار التمويل الإيجاري تدخل الأصول المؤجرة أو المستوردة ضمن التجارة الخارجية بحيث لا يتطلب ترخيص جمركي وإنما فقط التوظيف البنكي المسبق للعملية عند خروج رؤوس الأموال أو دخولها إلى الجزائر.

2.10. الإجراءات الجبائية: إن لشركة التمويل الإيجاري الحق في تطبيق اهتلاكات الاستثمار وللمستأجر الحق في تخفيض أعباء الاستغلال من القيمة الخاضعة للضريبة، كما تحفز الإجراءات الضريبة حتى مؤسسات التمويل الإيجاري ومساعدتها بالمزايا المقدمة من طرف وكالة الترقية ومتابعة الاستثمارات المنقولة والإعفاء من دفع الرسم على الأرباح بالإعفاء عن دفع الرسم على القيمة المضافة لشراء الأصول لمدة ثلاث سنوات، كل هذا يعمل على تشجيع العمل بهذه الطريقة الجديدة للتمويل من أجل العمل على التغيير في طرق التمويل الكلاسيكية واللجوء إلى التمويل عن طريق الإيجار كوسيلة جديدة للتمويل.

خاتمة:

إن التمويلات الحديثة قد أثبتت نجاعتها من خلال النتائج الإيجابية التي حققتها في الدول المتقدمة وبعض من الدول النامية، فهي تلعب دور مهم في حل إشكالية التمويل التي تعاني منها المؤسسات عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ومن أهم هذه التمويلات التمويل الإيجاري الذي فرض وجوده من خلال الإيجابيات التي يمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مرونته التي يتسم بها، وتقديم الاحتياجات المالية اللازمة لهذا النوع من المؤسسات.

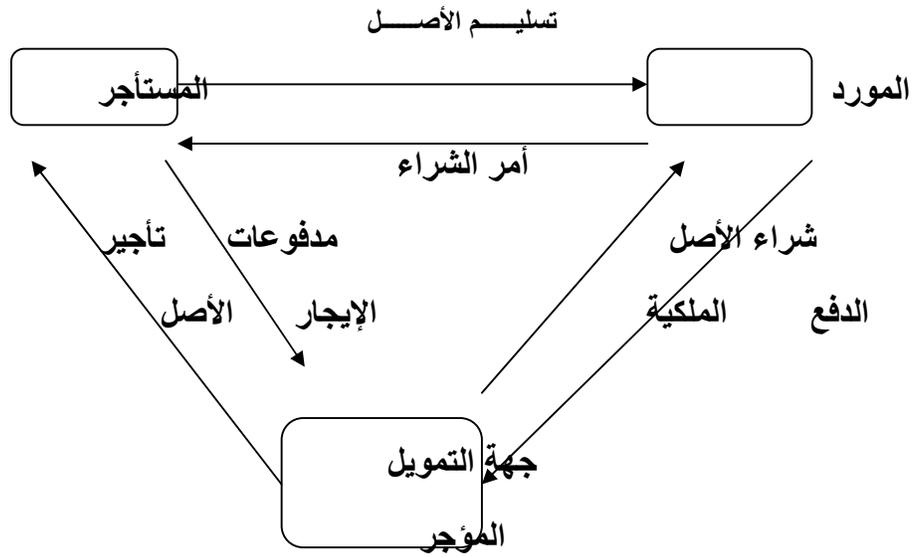
من خلال ما سبق توصلنا أن للمشاريع الاقتصادية آليات من أجل ترقية وتحقيق نجاحات كبيرة نجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، كما أنها تساهم في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التطور على الصعيد الداخلي والخارجي، ولهذه المشاريع دورا بارزا في تحقيق الابتكارات والتكنولوجيا بشكل فعال، مما يزيد بشكل كبير في النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، العمالة، الادخار، زيادة صادراتها وتحقيق كل المتطلبات في الحاضر والمستقبل، وبهذا الصدد للتمويل الإيجاري دور بارز في تشجيع إنشاء مشاريع جديدة، حيث يمكنها

- العمل على توسيع دائرة الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية المتخصصة في القرض الإيجاري، وهذا بهدف التقرب أكثر من المستثمرين وأصحاب المشاريع في أرجاء الوطن وبالتالي تحقيق كل تنمية اقتصادية شاملة وكذلك تحسين الجهاز المصرفي المالي في الجزائر.

- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال بإنشاء شركة متخصصة في التمويل الإيجاري بالجزائر وهذا ما يسمح بظهور المزيد من هذه المؤسسات من أجل دفع عجلة التنمية للبلد.

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال دعم وترقية المؤسسات خاصة تقنية التمويل الإيجاري التي تعد الدول المتقدمة السبقة إليها.

الشكل رقم 1 : علاقة تعاقدية بين ثلاثة أطراف (المؤجر، المستأجر، المورد).



المصدر: سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2011، ص 72

هوامش:

³-رشاد نعمان العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، ط2، 2015، ص112.

⁴- هاني محمد دويدار، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين الاقتصادية والقانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2014، ص78.

⁵- معراج هواري، وسعيد عمر حاج، مرجع سبق ذكره، ص33.

⁶- عبير الصفدي الطوال، مرجع سبق ذكره، ص63.

¹- معراج هواري، وسعيد عمر حاج، التمويل التاجيري المفاهيم والاسس، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2015، ص27.

²- عبير الصفدي الطوال، التأجير التمويلي-مستقبل صناعة التمويل، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص55.

⁷ - سمير محمد عبد العزيز، التمويل الأيجاري ومدخله، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط2، 2016، ص2.

⁸ - محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2014، ص175.

⁹ - علي سيد قاسم، الأيجار التمويلي دوره وشروطه، منشورات الحيز، بيروت، لبنان، 2013، ص152.

¹⁰ - BEA. (s.d.). Consulté le 14/08/2018, sur www.bea.dz

¹¹ - albaraka bank. (s.d.). Consulté le 25/07/2019, sur www.albaraka-bank.com

¹² - ALL. (s.d.). Consulté le 23/08/2018, sur www.arab.leazing.dz.com

¹³ - MLA. (s.d.). Consulté le 14/06/2019, sur www.mla.leazing.dz.com

¹⁴ - بن ابراهيم الغالي، ابعاد القرار التمويلي والاستثماري، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص71.